

الاشتغال

يجدر بنا قبل الخوض في ذكر حد مصطلح (الاشتغال) أن نستعرض سريعاً المراحل التي مرَّ بها هذا المصطلح حتى استوى على سوقه واستقرَّ على ما اشتهر به اليوم، والذي نود قوله: إن مصطلح الاشتغال لم يكن معروفاً لدى الخليل ولا سيبويه بهذا المُسمَّى ولا عيسى بن عمر من قبلهما وهو أول من أشار إليه عند توجيهه لبعض القراءات وإن لم يضع له حداً، وقد اختلفت تعبيرات النحاة عند ذكرهم للاشتغال فكانت على النحو الآتي:

1- بناء الاسم على الفعل: استعمل سيبويه هذا التعبير وأطلقه على النمط الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه مرفوعاً، قال: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: (زيدٌ ضربته) فلزمتَه الهاء وإنما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل أنه في موضع منطلقٍ إذا قلتَ عبدُ الله منطلقٌ فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به فإنما قلتَ عبدُ الله فنسبته له ثم بنيتَ عليه الفعل ورفعته بالابتداء ومثل ذلك قوله جل ثناؤه³²: وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ

2 — المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده:

هذا التعبير أطلقه سيبويه كذلك ولكن على الحالة التي يكون فيها الاسم المشغول عنه منصوباً قال: "وإن شئت قلت زيدا ضربته وإنَّما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره كأنك قلتَ (ضربتُ زيدا ضربته) إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسمُ هنا مبنيٌّ على هذا المضمر"⁽³⁴⁾، وقد استعمل هذا التعبير بعد سيبويه أبو جعفر النحاس⁽³⁵⁾.

3 — ما أضمر عامله على شريطة التفسير:

وهو من مصطلحات الزمخشري حيث قال: "ومن المنصوب باللائم إضماره ما أضمر عامله على شريطة

التفسير في قولك زيداً ضربته، كأنك قلت ضربت زيداً ضربته. إلا أنك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره" (36).

4 — المفعول الذي شُغل الفعل عنه:

استعمل هذا التعبير المبرد وكان هذا التعبير بداية التلميح لمصطلح (الاشتغال)، قال المبرد: "وأعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمرة لأن الذي بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك أزيداً ضربته، أبشراً منّا واحداً يتبعه⁽³⁷⁾، وذلك قولك إن زيدا تره تكرمه ومن زيدا يأتيه يعطيه وإن زيدا لقيته أكرمته وكذلك إذا لآزها لا تقع إلا على فعل تقول إذا زيدا لقيته فأكرمه"⁽³⁸⁾.

5 — الاشتغال:

أول من استعمل هذا المصطلح من النحاة الزجاجي في كتابه الجمل حيث قال: "باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره"⁽³⁹⁾، وهكذا يرجع الفضل في نشر هذا المصطلح إلى الزجاجي، وإن لم يشتهر هذا المصطلح في عصره، فكما رأينا فإن معاصره أبا جعفر النحاس قد استعمل: (المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده).

مما سبق نرى أن النحاة قد استخدموا مصطلحات عدة للدلالة على هذه الظاهرة، وقد استقر الأمر عند المتأخرين على ما ذكره الزجاجي وبه عرفت هذه الظاهرة النحوية.

فجاء في شرح ابن عقيل: «الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك

الاسم، أو في سبب، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق»⁽⁴⁰⁾، وجاء في شرح قطر الندى: «الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه»⁽⁴¹⁾، نحو قولك: (المهندس شاورته)، و(المهندس شاورت زميله)، ف(الهاء) في المثال الأول ضمير حل محل المفعول به السابق: (المهندس)، واكتفى به الفعل، ف(المهندس) في الأصل مفعول به، والدليل لو أنا حذفنا (الهاء) من (شاورته)، وسلطنا

(شاورت) على (المهندس) لقلنا: المهندس شاورت، فأصبح الاسم المتقدم مفعول به للفعل المتأخر عنه.

أما في المثال الثاني: فكلمة (رفيقه) هو اللفظ الظاهر الذي حل محل المفعول به السابق

(المهندس)، وهذا اللفظ سببي للمفعول به الأصلي⁽⁴²⁾، ويلاحظ وجود ضمير فيه، وقع مضافاً إليه يربطه

بالاسم الذي شُغل الفعل عنه وهو (المهندس)؛ ولو حذفنا اللفظ السببي مع ضميره لعاد الفعل للعمل في

الاسم المتقدم.

إذاً الاشتغال: «أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدم مشتمل

على ضمير يعود على المتقدم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل، ومن السببي، وتفرغ العامل للمتقدم لعمل فيه النصب لفظاً، أو حكماً»⁽⁴³⁾.

المطلب الثالث — أركان جُملة الاشتغال:

لابدّ أن يتوفر في جُملة الاشتغال ثلاثة أركان:

الأول- المشغول عنه: وهو الاسم المتقدم الذي شُغل عنه الفعل بضميره أو بسببيه، الذي كان في الأصل متأخراً، مفعولاً به حقيقياً، أو حكماً، ثم تقدّم على عامله، وترك مكانه لضميره، أو سببيه. **الثاني-** المشغول: وهو الفعل أو ما يُشبهه من المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول، الذي شُغل عن الاسم السابق عليه بضميره، أو باسم آخر له صلة بالاسم السابق، وهو ما أُطلق عليه (سببيه). **الثالث-** المشغول به: وهو ما شُغل به العامل من ضمير، أو سببي، ممّا يترتب عليه بداهة ألاّ يتّجه العامل للاسم السابق عليه⁽⁴⁴⁾، ولتوضيح ذلك- علاوة على ما سبق- فلنتأمل هذه الأمثلة:

1- (محمد رأيته).

2- (جيجل مررتُ بها). 3- (المحتاج أخذت يديه).

4- فالاسم المشغول عنه في الأمثلة السابقة هو على التّوالي: (محمد، جيجل، المحتاج)، والأفعال المشغولة هي: (رأى، مرّ، أخذ) والمشغول به في المثال الأوّل، والثّاني هو ضمير الاسم السّابق، وهو: (رأيته، مررت بها)، وفي المثال الثالث سببيّ الاسم السابق وهو (بيديه). وكذلك نستفيد مما تقدم أن من الدلالات التي يؤديها الاشتغال أن تفرق بين الإخبار عن الفاعل وتعيين المفعول به، وبين الإخبار عن المشغول عنه، قال الزجاجي: "الفرق بين (ضربتُ زيداً)، و(زيدُ ضربته)، أنك إذا قلت: (ضربتُ زيداً) فإنما أردت أن تُخبر عن نفسك، وثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: (زيدُ ضربته) '،

فإنما أردت أن تُخبر عن زيد" (45)، وكذلك الحال في الفرق بين قولنا: (محمد رأيته)، و(رأيت

محمدًا)، (المحتاج أخذت يديه)، و(أخذت بيدي المحتاج) .

حكم المشغول عنه في باب الاشتغال: المشغول عنه يمكن إعرابه: 1- مبتدأ مرفوعاً، والجُملة الفعلية بعده خبراً عنه.

2- مفعولاً به لعامل محذوف وجوباً، يدلّ عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجُملة، ويكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور في لفظه ومعناه معاً، أو في معناه فقط (46)، فإن أعربت المشغول عنه مبتدأ؛ فالجُملة بعده خبر، وإن أعربته مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً؛ فالجُملة الفعلية بعده مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب (47).

وإذا عدنا إلى الأمثلة السابقة لنطبق ما مكناه عليها نقول عن جُملة: (محمد رأيته): (محمد):

يجوز إعرابه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضّمة الظاهرة، و(رأيته): فعل ماضٍ مبنيّ على السُّكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرّك، و(التاء): ضميرٌ متّصلٌ مبنيّ على الضّم في محلّ رفع فاعل، و(الهاء) ضميرٌ متّصل مبنيّ على الضّم في محلّ نصب مفعول به، والجُملة الفعلية في محلّ

رفع خبر المبتدأ، وإذا قلنا: (محمدًا رأيته) بنصب (محمدًا) فتعرب الجُملة على النّحو التّالي:

(محمدًا): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة بفعل محذوف وجوباً، يفسّره

الفعل

المذكور، والتقدير: (رأيت محمداً رأيته)، والجُملَةُ الفَعْلِيَّةُ بعده (تفسيرية) لا محلّ لها من الإعراب⁽⁴⁸⁾.

وأمّا في جُملة (طرابلس مررت بها)، فإنّ أعربنا المشغول عنه (مبتدأ)؛ فالجُملة بعده خبر له- كما

سبق وأعربنا-، وإنّ أعربناه مفعولاً به؛ نقول: (طرابلس): مفعول لفعل محذوف وجوباً تقديره:

(جاوزت)؛ لأنّه لا يصحّ أن تقول: (مررت طرابلس)؛ لأنّ (مررت) قاصر، لا يصل إلى الاسم نفسه وعليه يقدّر الفعل المحذوف من لفظ المشغول ومعناه إن كان (المشغول) متعدّياً ناصباً للضمير

بنفسه- كالمثال الأوّل-، ويقدّر من المعنى فقط إذا كان المشغول لازماً، ويعدّه الضمير مجرور كالمثال السابق⁽⁴⁹⁾.

وفي المثال الثالث: (المحتاج أخذت بيده)، فإنّ أعربنا (المحتاج) مفعولاً به نقول: (المحتاج): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة بفعل محذوف وجوباً تقديره: (أعنتُ المحتاج أخذت بيده)، ولا تُقدّر (أخذت)؛ لأنّك أخذت بيد المحتاج ولم تأخذ المحتاج.

إذاً إذا كان المشغول متعدّياً ناصباً للسببيّ أو لازماً يقدّر معنى الفعل، وليس لفظه. وتحرير المشغول عنه إمّا مبتدأ، والجُملة الفعلية بعده خبر عنه، وإمّا مفعولاً به، والجُملة الفعلية بعده خبر عنه، وإمّا مفعولاً به، والجُملة الفعلية بعده مفسّرة، لا محلّ لها من الإعراب، هذا هو الأصل في إعراب المشغول عنه.

لكنّ جُملة الاشتغال يحلّ بها من الصّفات اللّغويّة ما يجعل المشغول عنه (مرفوعاً) فقط أو (منصوباً) فقط، أو (ما يرجّح) أحدهما على الآخر، وذلك على التفصيل الآتي:

أوّلاً- وجوب رفع المشغول عنه:

- إذا سبق المشغول عنه مُباشرة أداة خاصّة بالدخول على الجُملة الاسميّة ك (إذا) الفجائية⁽⁵⁰⁾،

التي لا يجيء بعدها إلّا الاسم نحو قولك: (توقعتُ الخير ممّا أحبه، فإذا الشرُّ جنيته)، فيجب

رفع (الشّر)، ولا يجوز فيه النّصب؛ لأنّ النّصب يقتضي تقدير الفعل، و(إذا) الفجائية لا تدخل إلّا على الجُملة الاسميّة، فلا يليها الفعل مُطلقاً لا ظاهراً ولا مقدّراً.

- إذا وقع قبل أداة لها الصّدارة في الكلام، نحو: أدوات الشرط، والاستفهام، والعرض، والتّحضيض وما النافية، ولا النافية الواقعة في جواب القسم، ولام الابتداء، فهذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو قولك: (الكتابُ إن استعرتُه فحافظ عليه)، و(السلامةُ هل ترجوها مع الإخلاص للحقّ والعمل به)، و(خالدٌ هلاًّ ودلاًّ عتُه)، و(الشّرُّ ما فعلتُه)، و(والله الكذبُ لا أرتكبه)، و(المتفوّقُ لأنّا مُقدّرُه)، فالمشغول عنه في الجُملة السّابقة (مبتدأ) والجُملة بعده خبره، ولم يجرُ نصبه بفعل محذوف يفسره المذكور؛ لأنّ ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها⁽⁵¹⁾.

ثانياً- وجوب النّصب:

يجب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلّا الفعل، كأدوات الشرط، والعرض، والتّحضيض و الاستفهام إلّا الهمزة؛ لأنّها غير مختصّة بالأفعال، نحو قولك: (إنّ محمداً قابِلته فأكرمه)، و(ألا التدخينَ تتركه)، و(هلاًّ عليّاً زرتُه)، و(أين القلمَ وضعتُه؟)، فلا يجوز رفع الاسم السابق (المشغول عنه) في هذه الأمثلة للسبب المذكور آنفاً⁽⁵²⁾.

ثالثاً- ترجيح النّصب:

يترجّح نصب المشغول عنه في مواضع ثلاثة:

- أن يجرّ المشغول عنه بعد أداة يغلب مجيئها قبل الفعل، وأشهر تلك الأدوات: همزة الاستفهام،

و(ما) النافية، و(لا) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿أَبْشِرَا مِنْهَا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾⁽⁵³⁾، وإنّما ترجّح النّصب؛ لأنّ الغالب أن يلي همزة الاستفهام فعل.

- جاء في شرح قطر النّدى في ترجيح النّصب قول ابن هشام: «أن يكون الفعل المذكور فعل طلب، وهو: الأمر، والنّهي والدّعاء كقولك: زيداً اضربه، وزيداً لا تُهنه، واللّهم عبّدك ارحمه»⁽⁵⁴⁾، والأمثلة واضحة.

- أن يكون المشغول عنه مسبوقاً بعاطف، وقبل العاطف جُملة فعليّة، فيحقّق النّصب التّجانس

في

عطف جُملة فعليّة على جُملة فعليّة⁽⁵⁵⁾ نحو قولك: (ضحيتُ بالزميل، والحقّ نصرته)، فإنّ

كلمة (الحقّ) الأرجح نصبها بفعل محذوف وجوباً يفسّره المذكور، والتقدير: (نصرتُ الحقّ نصرتُه)، وتكون الجُملة الفعّليّة: (نصرتُ الحقّ). معطوفة على الجُملة الفعّليّة قبلها، (ضحيت بالزميل)؛ فيحقّق ترجيح النّصب التّجانس في عطف جُملة فعليّة على أخرى فعليّة.

رابعاً- ترجيح الرّفع

يرجّح رفع المشغول عنه إذا لم يكن ما يوجب نصبه أو يرجّح رفعه، أو يوجب رفعه، نحو قولك: (بكرُ قابلتهُ)، فالراجع رفع (بكر)؛ لأنّ عدم الإضمار أرجح من الإضمار، أمّا النّصب فيستدعي تقدير محذوف وإذا دار الأمر بين التّقدير وعدمه، فتركّ التّقدير أولى⁽⁵⁶⁾.